حكم المشاركات السياسية في المجالس النيابية وموانعها عند المسلمين في نيجيريا [1]

جميل بللو [2]، بحر الدين بن جيفا[3] ، عبد الوهاب مهيوب مرشد عبده عامر[4]

الملخّص

هذا البحث يهدف إلى بيان حكم المشاركة في المجالس النيابية وموانع هذه المشاركة عند المسلمين في نيجيريا، وذلك لأن كثيرا من المسلمين المتمسكين يمتنعون عن المشاركة في المجالس النيابية، باعتبار أنه نظام غير إسلامي ويحرم التعامل معه، والبعض الآخر يستحيي من ممارسة هذا الحق حتى لا يعيب الناس عليه، لأنهم يعتبرون هذه الأعمال تمارس من قبل أشخاص لا قيمة لهم في المجتمع. وتبرز مشكلة هذا البحث في ضعف مشاركة الكثير من المسلمين المتمسكين في والمجالس النيابية في نيجيريا. وقد استُخْدِم في البحث المنهج الاستقرائي في استقصاء المسائل قدر المستطاع، وتتبع أقوال الفقهاء، فضلاً إلى المنهج التحليلي الوصفي. وخلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن الإسلام أجاز المشاركة السياسية في المجالس النيابية مادام الغرض منها هو تحقيق أحكام الشارع الحكيم، كما أن الحكم يتحول من الجواز إلى الجوب وإلى الندب وإلى الحرمة وإلى الكراهة وذلك لأسباب تقتضيه. وأن غرابة النظام الديمقراطي، وضعف معرفة أهمية السياسة والخوف من تحول أخلاق الإنسان وإضاعة الوقت والتواكل وقلة المال من الأسباب المانعة من مشاركة المسلمين في المجالس النيابية في نيجيريا .

الكلمات المفتاحية: حكم، المشاركة السياسية، المجالس النيابية، نيجيريا

---

[1] بحث مستل من رسالة دكتوراه في تخصص السياسة الشرعية بجامعة ملايا– ماليزيا

[2] طالب دكتوراه في قسم السياسة الشرعية، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، كوالالمبور– ماليزيا.< . <drjamiljordan@gmail.com>

[3] أستاذ مساعد في قسم السياسة الشرعية، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا (ماليزيا).. < bharudin@um.edu.my >

[4] أستاذ مساعد في قسم السياسة الشرعية، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا (ماليزيا).almurshed@um.edu.my

Ruling on Political Participations in Parliament and its Impediments to the Muslims Community in Nigeria

Jamil Bello, Bharuddin Che Pa & Abdulwahhab Mahyoub Morshed Abdo Amer

Abstract

The aim of the research is to explain the rules that regulate the participation dos and don'ts in political affairs among Muslims in Nigeria as some Muslims claim that participating in the political affairs is forbidden because the system is un-Islamic, while others feel ashamed and embarrassed to venture in political affairs as they considered people who involve in politics are those who lack moral and ethical value in the society. The problem of this research is the fact that many Muslim devotees do not take part in political affairs and the legislative bodies in Nigeria. So, an inductive method beside an analytical and descriptive approach was used to investigate the problems the narratives of Islamic jurists as much as possible and also conducted an interview in order to accomplish this research. The result of the research indicated that participation in political affairs is allowed (mubah) in Islamic for the purpose of fulfilling the Shariah rules. However, the rule of permissibility may be diverted to one of other Sharia rulings wajib, mandub, makruh, and haram on the grounds that require so. The reasons that keeping Muslims away from taking part in political affairs in Nigeria include among others, the strange nature of the democratic system, the lack of knowledge of the importance of politics, the fear of changing human moral ethics, the waste of time and dependence, as well as poverty.

Keywords: Ruling, political participation, Parliament, Nigeria

المقدمة:

باسم الله والحمد لله، وصلوات الله وسلامه على رسول الله، سيدنا ونبينا محمد بن عبدالله، صلى الله عليه وعلى آله صحابته ومن والاه. وبعد:

تعتبر السياسة وتدبير شؤون الدولة من الأمور المهمة التي اعتنى بها الإسلام منذ أوائل مراحله، كما هي أيضا من وظائف الرسل والأنبياء في الأمم التي سبقت، فقد أخرج البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبيٌّ خلفه نبيٌّ.... الحديث[4]». ومعنى "تسوسهم"؛ أي: يتولون أمورهم؛ كما تفعل الأمراء والولاة بالرعية.

أهمية البحث:

يسعى هذا البحث إبراز الأهمية الآتية، منها: –

يتمثل هذا البحث في كونه يناقش مسألة المشاركة في السياسية في المجالس النيابية في المنهج الإسلامي، وبيان أسباب ضعف هذه المشاركة في جمهورية النيجيرية وعلاجها.

إشكالية البحث:

إن كثيرا من المسلمين المتمسكين في نيجيريا لا يريدون ممارسة حقوقهم للمشاركة في الشؤون السياسية، بل يعيبون على من حاول الدخول فيها، وبالأخص ما يتعلق بالمجلس النيابي بحجة أنه نظام فاسد، ولا ينخرط فيه إلا من لا قيمة له بين الشعب. فأراد الباحث أن يشارك بقلمه في بيان حكم المشاركة في المجالس النيابية، وبيان موانعه في المجتمع الإسلامي النيجيري ثم بيان الحل الأمثل لذلك.

أسئلة البحث: وينطلق هذا البحث في الأسئلة الآتية

1- ما الحكم الشرعي للمشاركة في المجالس النيابية؟

2- لماذا يمتنع كثير من المسلمين المتمسكين من المشاركة في المجالس النيابية في نيجيريا؟

3- ما هو علاج ظاهرة امتناع المسلمين من المشاركة في المجالس النيابية في نيجيريا؟

أهداف البحث:

1- بيان الحكم الشرعي للمشاركة السياسية في المجالس النيابية عند المسلمين.

---

[4] البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، **الجامع المسند الصحيح**، ج3، باب ذكر بنوا إسرائيل، ص1273.

2- معرفة أسباب امتناع المسلمين من المشاركة في المجالس النيابية في نيجيريا.
3- بيان علاج ظاهرة ضعف مشاركة المسلمين في المجالس النيابية في نيجيريا.

منهج البحث:

ويعتمد هذا البحث على ما يلي:

1- المنهج الاستقرائي: القائم على الاستقراء وتتبع أقوال العلماء قديما وحديثا ومناقشتها والترجيح بينها.
2- المنهج الوصفي: القائم على توصيف المسائل الواردة في هذا البحث قدر الإمكان.
3- المنهج التحليلي: القائم على مناقشة المسائل الواردة في هذا البحث وتتبع أقوال العلماء قديما وحديثا والترجيح بينها.

حدود البحث:

يتناول هذا البحث قضية ضعف المشاركة السياسية في المجالس النيابية عند المسلمين في نيجيريا

الدراسات السابقة:

- المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في تخصص فقه المقارن، من كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية-غزة، سنة: 2003م.
- حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، عمر سليمان الأشقر، الناشر: دار النفائس، الطبعة الثانية، سنة: 2009م، العبدلي، عمان-الأردن.
- الوجيز في أحكام السياسية والانتخابات، عبد الله سليمان المغاوري، الناشر: مطبعة دار الحكمة، الطبعة الأولى، سنة: 2019م.

وقد استفاد الباحث في هذه الدراسات في المبحث الأول، وهو بيان حكم المشاركة السياسية وأقوال العلماء فيها، والجديد في هذا البحث أنه يتناول ظاهرة ضعف المشاركة السياسية عند المسلمين في نيجيريا من حيث أسبابها وعلاجها.

المبحث التمهيدي:

التعريف بمفردات العنوان

ويتكون هذا المبحث من أربعة مطالب: أما المطلب الأول: فهو يتناول مفهوم الحكم لغة واصطلاحا، والمطلب الثاني يتناول مفهوم المشاركة السياسية، والمطلب الثالث يتناول مفهوم المجالس النيابية، والمطلب الرابع: يتحدث عن التعريف بجمهورية نيجيريا. على ما سيأتي:

المطلب الأول: مفهوم الحكم

الفرع الأول: الحكم في اللغة

الحكم مصدر من حكم يحكم احكم وحكما وهو في اللغة العربية القضاء والمنع، يقال حكمت عليه بكذا إذا منعته من خلافه، وحكمت بين الناس إذا قضيت بينهم وفصلت[5].

الفرع الثاني: الحكم في الاصطلاح

الحكم في الاصطلاح له عدة تعريفات منها[6]:

الأول: إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، مثل إثبات طلوع القمر، ونفي الظلمة للشمس.

الثاني: الحكم خطاب اللَّه تعالى، مثل: {أَقِيمُوا الصَّلَاةَ} فهو حكم اللَّه، أي هو النص الصادر عن الشارع وهو استعمال الأصوليين

الثالث: الحكم هو أثر خطاب اللَّه تعالى، مثل الوجوب المأخوذ من قوله تعالى: {أَقِيمُوا الصَّلَاةَ}، وهو استعمال الفقهاء.

الرابع: الحكم هو القرار الصادر عن القضاة، وهو استعمال قضائي.

فالمعنى الثالث هو المراد في هذا البحث.

المطلب الثاني: المشاركة السياسية

الفرع الأول: مفهوم المشاركة السياسية

أولا: تعريف صمويل: فقد عرفها صمويل هونتغن بأنها: النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي، سواء كان هذا القرار فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم منقطعا، سليما أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعال أم غير فعال.[7]

ثانيا: تعريف جلال معوض: حيث يرى أن المشاركة السياسية في أوسع معانيها أن يؤدي المواطن دورا معينا في عملية صنع القرار السياسي، وفي أضيقها أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحكام.[8]

---

[5] الزحيلي، محمد مصطفى، **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**، ج1، ص305.

[6] **المرجع السابق نفسه.**

[7] نعمة، سعد عبد الحسين، **دور مبدأ المواطنة في تعزيز المشاركة السياسية في العراق**. مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة/نجف الشرف، العدد:3. ص: 141.

[8] معوض، جلال عبد الله، **أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي. عدد: 55. ص: 64.

الفرع الثاني: التعريف المختار لدى الباحث

ولتحقيق هذه الدراسة يمكن تقديم التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية بأنه عملية إدماج المواطنين في النشاطات السياسية وصنع القرارات ومراقبتها وتقويمها والمشاركة بالانتساب إلى الأحزاب السياسية.

المطلب الثالث: المجالس النيابية

الفرع الأول: معنى المجالس النيابية في اللغة

المجالس جمع مجلس، والمجلس في اللغة العربية اسم مكان من جلس، يقال: جلس على كذا.[9] من ذلك قوله تعالى﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ١١﴾ [المجادلة:11]. والنيابي اسم منسوب إلى النيابية.

الفرع الثاني: مفهوم المجلس النيابي في الاصطلاح:

والمجلس النيابي هو هيئة تشريعية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية، حيث يكون مختصا بحسب الأصل بجميع ممارسات السلطة التشريعية وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات. ويتكون من مجموعة من الأفراد يطلق عليهم اسم النواب أو الممثلين، ويكون التحاقهم بالبرلمان عن طريق الانتخاب والاقتراع العام، باستخدام الأساليب الديمقراطية. ويتم اختيارهم بواسطة المواطنين في الشعب المسجلين على اللوائح الانتخابية في عملية انتخاب أو اقتراع عام سري ومباشر.[10]

ويكون للبرلمان السلطة الكاملة فيما يتعلق بإصدار التشريعات والقوانين أو إلغائها والتصديق على الاتفاقات الدولية والخارجية التي يبرمها ممثلو السلطة التنفيذية.[11]

وللمجلس النواب ثلاثة مهام هي التشريع والرقابة على أعمال الحكومة وتمثيل الشعب أمام الحكومة.[12]

المطلب الرابع: نيجيريا

---

[9] **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ج:1، ص: 384.

[10] برلمان–ويكيبيديا. https://ar.m.wikipedia.org.

[11] **المرجع السابق نفسه**

[12] **المرجع السابق نفسه**

فجمهورية نيجيريا تقع في غرب إفريقيا بين خطي عرض $3^0 - 14^0$ درجة من جهة الشمال، وبين خطي طول 4^0 و14^0 درجة من جهة الشرق، وتحد جمهورية نيجيريا جمهورية بنين (Benin Republic) من جهة الغرب وجمهورية نيجر (Niger Republic) من جهة الشمال كما تحد جمهورية تشاد (Chad Republic) من جهة الشمال الشرقي وجمهورية كاميرون ((Republic of Cameroon من جهة الشرق، وكل هذه الجمهوريات كانت تحت مستعمرات فرنسية قبل الاستقلال سوى نيجيريا، أما من جهة الجنوب فإنها تطل على الخليج الغيني (المحيط الأطلسي)[13].

إن جمهورية نيجيريا تتمتع بموقع جغرافي جيد ويمكن التعرف على أهمية ذلك الموقع من خلال دراسة التاريخ الحضاري للدولة في الماضي والحاضر، وهذا الموقع الجغرافي يمنح للدولة قوة استراتيجية ذات تأثير فعال في السياسة العالمية القديمة والراهنة، سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب.

وقد بلغت قوة هذه الاستراتيجية مبلغا عظيما في زمن الشيخ عثمان بن فودي الذي وحد القبائل النيجيرية، وتلك الوحدة قد ساهمت في إيجاد قوة فكرية وحضارية وبشرية واقتصادية متكاملة، التي فرضت وجودها على الصعيد الإفريقي، وقد قامت بدور هام في التقدم الحضاري والرفاهية لشعوب هذه المنطقة.

ومساحة نيجيريا تبلغ 923،768 كيلو متر مربعا[14].

وعدد سكان نيجيريا حسب الإحصائيات العالمية لسنة 2019م هو: مئتان وواحد مليون، وثمانمائة وسبعة وتسعون ألف، ومائة وسبعة وسبعين نسمة (201,897,177)[15]، وقد أكد البنك الدولي بأن النمو السكاني في نيجيريا يقدر بنسبة 9،2 % وذلك في عام 1995م[16]، كما تقدر نسبة الشباب الذين أعمارهم تتراوح ما بين 18 إلى 35 سنة بنسبة 65% من سكان الجمهورية[17]، و3% للذين أعمارهم ما فوق 65، كما أن نسبة الرجال نحو 51% ونسبة النساء 49%[18]، وعلى هذا فنيجيريا هي أكبر دولة في إفريقيا من حيث التركيب السكاني والثروة.

المبحث الأول:

حكم المشاركات السياسية في المجالس النيابية في الإسلام

---

13 جودة، حسين، وآخرون، ، **جغرافية الدول الإسلامية**، ص: 381.

14 En.m.wikipedia.org.، يوم 2019/9/13، ساعة 7:39ص.

15 http://worldpopulationreview.com/countries/nigeria-population/، يوم 2019/9/6، ساعة 12:40ص.

16 Olofin, E.A: Education and Population: The Challenges of Globalizationinthe21century Nigeria,www.ncsu.edu/ncsu/aern/edupop.html,p.1

17 Hand Book for Youth Political and Socioeconomic Empowerment, A Proceed of Youth Conference Organized by Joint Action Committee of Northern Youth Associations, badmus press 2019, P,17

18 Tejumola, K.A.: Nigerian Population Statistics, www. Internes. Org/rmsmedia/pamro/sld002. Htm, p: 1

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم المشاركة السياسية في البلاد التي لا تحكمها الشريعة الإسلامية مثل نيجيريا وغيرها من البلاد إلى قولين مشهورين، ويأتي بيان ذلك فيما يأتي:

المؤدون للمشاركات السياسية في المجالس النيابية

ذهب أصحاب هذا القول إلى جواز المشاركات السياسية في المجالس النيابية لمن يريد بذلك تطبيق الشريعة الإسلامية ويسعى لتحقيق الأحكام الشرعية، وممن ذهب إلى هذا القول: الدكتور صلاح الصاوي[19]، والأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي[20]، ومشير المصري[21]، وعلي الغامدي[22]، والدكتور عمر الأشقر[23]، والدكتور راشد الغنوشي[24]، وأحمد عليوي[25]، وفهد العجلان[26]، وغيرهم من الفقهاء السياسيين والباحثين في هذا العصر، واستدلوا على ذلك بما يلي:

أدلة أصحاب هذا القول:

أولا: أن مشاركة أهل الصلاح والفضل والخير في الشؤون السياسية والمجالس النيابية تحقق مصالح الشريعة الإسلامية وتدرأ المفاسد عنها، وعلى ذلك لا تحرم هذه المشاركة[27].

ثانيا: أن مشاركة أهل الصلاح والفضل في الشؤون السياسية والمجالس النيابية تساهم في تطبيق شريعة الله في أمثال هذه البلاد، مادام تطبيق الشريعة هو هم الشعب، فإن مشاركة أمثال هؤلاء الأشخاص يمهد ويسهل الطريقة لذلك[28].

ثالثا: أن مشاركة أهل الصلاح والفضل في الشؤون السياسية والمجالس النيابية يقلل من الشر والظلم والفتن مما إذا كانوا هم خارج النظام فلا يستطيعون دفع أي ظلم أو شر مهما قل، أما بالمشاركة فإن ذلك يحصل قدر الإمكان وإن قلّ، قال تعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ (البقرة: 286)[29].

---

[19] انظر: الصاوي، صلاح، **الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر**، ص249.

[20] انظر: القرضاوي، يوسف، **من فقه الدولة**، ص182.

[21] انظر: المصري، مشير محمد، **المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصر**، ص232.

[22] انظر: الغامدي، علي بن سعيد، **فقه الشورى**، ص230.

[23] انظر: الأشقر، عمر سليمان، **حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية**، ص113.

[24] انظر: الغنوشي، راشد، **مشاركة الإسلاميين في السلطة**، ص22.

[25] انظر: الطائي، أحمد عليوي حسين، **الموازنة بين المصالح**، ص371.

[26] انظر: العجلان، فهد بن صالح بن عبد لعزيز، **الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي**، ص90.

[27] انظر: الصاوي، صلاح، **الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر**، ص266.

[28] انظر: الصاوي، صلاح، **الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر**، ص267.

[29] انظر: القرضاوي، **من فقه الدولة**، ص180.

رابعاً: مشاركة الإسلاميين تمنع تفرد المفسدين والمنحرفين والظالمين وحدهم بالسلطة، أو تفردهم في المجالس النيابية، وقد أورد الأشقر مثالا الذي ضربه شيخ الإسلام ابن تيمية ويناسب موقف الفقهاء الذين ينهون عن المشاركة في الانتخابات والشؤون السياسية فقال: "والذي ينهى عن ذلك لئلا يقع ظلم قليل من المشاركين، فتخليهم عن ذلك يؤدي إلى تضاعف الظلم والفساد للمسلمين، فهو بمنزلة من كانوا في طريق، وخرج عليهم قطاع الطريق، فإن لم يرضوهم ببعض المال أخذوا مالهم وقتلوهم، فمن قال لهؤلاء المسافرين: لا يحل لكم أن تعطوا لهؤلاء شيئا من الأموال التي معكم، فإن هذا القائل يقصد بهذا الكلام حفظ ذلك القليل الذي ينهى عن دفعه، فإذا عمل هؤلاء المسافرون بما قال يخسرون المال كله، ولا ينجون بأرواحهم. فهذا مما لا يشير به عاقل فضلا أن تأتي به الشرائع، فإن الله تعالى بعث الرسل لتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان[30].

خامسا: أن مشاركة الإسلاميين وأهل الصلاح في الشؤون السياسية يساعدهم على نشر دعوة الإسلام، والدفاع عن حقوق المسلمين المستضعفين، كما يساعدهم في تطبيق من يقدرون عليه من أحكام شرع الله الحكيم، وبالمشاركة ينكرون على المحرمات التي يدعو إليها العلمانيون ومن والاهم. ويستفاد من مشاركتهم أيضا في السياسة وخاصة العضوية في المجالس النيابية بخدمة الإسلام والمسلمين[31].

سادسا: دخول الأخيار من المسلمين وأهل الصلاح في الشؤون السياسية والمجالس النيابية يعد من باب ارتكاب أخف الضررين لدفع أعلاهما، والمشاركات السياسية أخف ضررا من المفسدة التي تلحق بالأمة الإسلامية في حالة عدم المشاركة. وهي ضرورة في نفس الوقت، والقاعدة الفقهية تقول: "الضرورات تبيح المحظورات"[32] وخاصة أن دخول الإسلاميين في السياسة والمجالس النيابية يلزمهم رفض ما يخالف الشرع كما يلزمهم عدم الإقرار به، بل لا بد لهم من المعارضة والإنكار[33].

سابعا: إن تطبيق شريعة الله دفعة واحدة في أمثال هذه البلاد يتعذر جدا وخاصة في هذا العصر، وعلى هذا يجب أن يأخذ الأمر بالتدريج شيئا فشيئا إلى أن يفتح الله تطبيق هذه الأحكام، والأحكام المتعلقة بتحريم الخمر شاهدة على ذلك، والقرآن الكريم نزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالتدرج أيضا، فالإنسان الذي يريد النجاح في خطته يجب أن يأخذ بسنة التدرج[34].

---

30 انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الحراني، أبو العباس، **الفتاوى الكبرى**، ج: 5، ص: 151.

31 انظر: الرحال، عبد الغني محمد، **الإسلاميون وسراب الديمقراطية**، ص56.

32 الزرقا، أحمد بن شيخ محمد، **شرح القواعد الفقهية**، الطبعة الثانية، سنة: 1989م. الناشر: دار القلم، دمشق-سوريا، ج: 1، ص: 163.

33 انظر: القرضاوي، **من فقه الدولة**، ص182.

34 انظر: **المصدر نفسه**، ص184.

ثامنا: العلماء حاولوا مراعات المصالح والمفاسد عند تزاحمها، وأفتوا بجواز تولية القضاة من قبل الكفار لما في ذلك من تحقيق مصالح شرعية كبيرة للمسلمين[35]، كما أفتوا بجواز تولية الوالي العادل من قبل الحاكم الظالم ولو جرى على يده مظالم ومفاسد لأن بقاءه خير من ذهابه ومجيئ من يكون أكثر فسادا منه[36]. وهذه الفتاوى على تدل على مراعات المصالح والمفاسد عند تزاحمها من قبل العلماء[37].

المانعون من المشاركات السياسية في المجالس النيابية

ذهب أصحاب هذا القول إلى عدم جواز المشاركة السياسية في المجالس النيابية، ولو كان بنية تغيير النظام والإصلاح، إلى الحكم بما أنزل الله، وممن ذهب إلى هذا القول: الأستاذ الدكتور محمد مفتي[38]، ومحمد قطب[39]، وسامي الدلال[40]، وعبد الغني الرحال[41]، وعبد المنعم حليمة[42]. واستدلوا لما ذهبوا على بعدة أدلة منها:

أولا: المشاركة في الشؤون السياسية والمجالس النيابية لا تكون إلا على الحلف والقسم بالدساتير الوضعية، بحيث يكون تعظيمها واحترامها واجبا، كما يجب تثبيت كل الأحكام التي أقرت بها العلمانية، والإقرار بهذه الأحكام مناقض لأحكام الشريعة الإسلامية، كما هو محادة لله ورسوله، والذي يريد أن يسعى لإصلاح أمثال هذه الأنظمة يجب أن يتم له طرح شريعة الله في اقتراحه وتصويته واعتراضه[43].

ثانيا: مشاركة الأخيار وأهل الصلاح والفضل في الشؤون السياسية والمجالس النيابية تؤثر سلبيا على المعاني الشرعية في عقول الناس بحيث يظن البعض بمشروعيتها وموافقتها لأحكام الشارع، وتترسخ هذه الفكرة في قلوب الناس، وبالتالي يصعب تغييرها بمرور الأزمان[44].

---

[35] انظر: عبد السلام، عز الدين، **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، ص88.

[36] انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم أبو العباس، **مجموع الفتاوى**، ج30، ص357.

[37] انظر: الرحال، عبد الغني محمد، **الإسلاميون وسراب الديمقراطية**، ص79.

[38] انظر: مفتي، محمد أحمد، **نقض الجزور الفكرية للديمقراطية الغربية**، ص96.

[39] انظر: قطب، محمد، **واقعنا المعاصر**، ص440.

[40] انظر: الدلال، سامي صالح، **إشكالية الديمقراطية**، ص63.

[41] انظر: الرحال، عبد الغني محمد، **الإسلاميون وسراب الديمقراطية**، ص27.

[42] انظر: حليمة، عبد المنعم مصطفى، **حكم الإسلام في الديمقراطية والتعددية الحزبية**، ص96.

[43] انظر: الرحال، عبد الغني محمد، **الإسلاميون وسراب الحكم**، ص79.

[44] انظر: قطب، محمد، **واقعنا المعاصر**، ص442. وحليمة، عبد المنعم، **حكم الإسلام في التعددية الحزبية**، ص98.

ثالثا: إن أوجب واجب على المكلفين هو تصحيح العقيدة وتحقيق الإيمان بالله تعالى وحده لا شريك له والإيمان بكتبه ورسله، وهذا الواجب لا يجوز التنازل عنه بأي حال من الأحوال، ولا يجوز التفويض به والتدرج في تحقيقه، كما هو طريقة من يريد المشاركة في هذه المجالس[45].

رابعا: مشاركة أهل الصلاح في الشؤون السياسية والمجالس النيابية لا تصل إلى تغيير أنظمته ولا تعديل الدستور القائم على مخالفة أحكام الشارع، وبالتالي لا يسمح لأهل الخير بالمشاركة فيه. إذ أن الغاية التي يريدها الإسلاميون والتي من أجلها شاركوا في هذه الأنظمة لا يستطيعون الوصول إليها أبدا، أو حتى الوصول إلى القنوات التي تؤثر في المجتمع[46].

خامسا: المشاركة في هذه الأنظمة تؤدي إلى اتفاق وتواد مع الكفار والعلمانيين وأعداء الإسلام في اللجان المشتركة وفي القوائم الانتخابية وفي مواطن تستدعيها حاجة هذه المجالس، وذلك كله قادح في عقيدة المسلم في ولائه لله ولرسوله ولدينه والبراءة من الكفار وأعداء الإسلام[47].

سادسا: المشاركة في المجالس النيابية تؤدي إلى إضاعة الجهود والأموال والأوقات للحصول على أصوات الناخبين فقط، فيضيع الدعاة أوقاتهم في أمور ليس لها قيمة ولا هي من جوهر العمل الإسلامي على حساب الدعوة التي هي وظيفة الرسل والأنبياء وعباد الله الصالحين[48].

سابعا: الواقع الظاهر من مشاركة الإسلاميين وأهل الخير في الشؤون السياسية والمجالس النيابية مصالحها قليلة جدا باقترانها مع المفاسد التي فيها، لإن مشاركة أهل الخير يوجب التنازل منهم في الأمور التي قد لا يجوز التنازل عنها[49].

ثامنا: المشاركة في عضوية مجلس النواب أو مجلس الأعيان توجب الدخول في الوعيد الذي ذكره الله في قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللّهِ يُكَفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلاَ تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ إِنَّ اللّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً ﴾ (النساء: 140)، والعضوية في هذه المجالس تؤدي إلى التطاول على الشرع، فالجالس فيها داخل في الوعيد المذكور في الآية السابقة[50].

الردود على أدلة المانعين:

---

[45] انظر: الرحال، عبد الغني محمد، **الإسلاميون وسراب الحكم**، ص181.

[46] انظر: **المصدر نفسه**، ص182.

[47] انظر: الغامدي، علي، **فقه الشورى**، ص230.

[48] انظر: قطب، محمد، **واقعنا المعاصر**، ص442. وحليمة، عبد المنعم، **حكم الإسلام في التعددية الحزبية**، ص98.

[49] انظر: الغامدي، علي، **فقه الشورى**، ص230.

[50] انظر: الباز، داود، **الشورى والديمقراطية النيابية**، ص125.

القول بالحلف والقسم بالدساتير الوضعية غير مسلم، لأنه ما من دستور دولة يوجب الحلف به، وإنما الحلف يكون حسب ما يرضى به دين المرء، فالمسلم يحلف بالقرآن والنصراني يحلف بالإنجيل واليهودي يحلف بالتوراة والذي لا دين له يحلف بما شاء.

أما القول بإقرار الأحكام التي تناقض أحكام الإسلام فهو غير مسلم أيضا، لأن نظام الديمقراطية يقتضي بأن يكون الشعب هو الذي يحكم نفسه بنفسه، وبالتالي يمكن له تعديل أو عدم موافقة كل الأحكام التي تناقض أحكام الشريعة الإسلامية، حدث ذلك في نيجيريا في سنة 2006م عندما أرسل مجلس الشورى بالخطاب الرسمي إلى المجلس البلدي على ألا يوافقوا على القوانين التي تقضي بحقوق الأطفال، واحتجوا لهم بأن الشعب لا يريده، لأنهم جعلوا بعض الأحكام التي لا توافق الإسلام، كإعطائهم حق المرافعة للأطفال على والديهم وغير ذلك[51]، وفعلا لم يوافقوا عليه، ولو لم يشارك أهل الخير في هذا المجلس لما حصل ذلك، لأنها جاءت على نفقة أعداء الإسلام.

والقول بأن دخول الأخيار وأهل الخير يؤثر في عقول الناس حتى يفكروا بمشروعيتها غير مسلم، لأن الناس عرفوا أن الدخول في الشؤون السياسية والمجالس النيابية من باب الضرورة فقط والضرورات تبيح المحظورات، فلا يفكر أحد بمشروعتها بل هي من باب الضرورة.

والقول بأن الدخول في المجلس النيابي يتنافى مع العقيدة الإسلامية أمر غير مسلم به أيضا، بدليل جواز النطق بكلمة الكفر مادام الناطق باقيا على إسلامه وإيمانه وذلك لقوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾ (النحل: 106) ولما أخرجه الحاكم في المستدرك عن عمار بن ياسر، عن أبيه، قال: أخذ المشركون عمار بن ياسر فلم يتركوه حتى سب النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر آلهتهم بخير ثم تركوه، فلما أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما وراءك؟» قال: شر يا رسول الله، ما تركت حتى نلت منك، وذكرت آلهتهم بخير قال: «كيف تجد قلبك؟» قال: مطمئن بالإيمان قال: «إن عادوا فعد».[52]

القول بأن دخول أهل الخير لا يغير شيئا أيضا غير مسلم به، وذلك لأن الشريعة الإسلامية أقيمت في نيجيريا بسبب دخول أهل الصلاح والفضل في الشؤون السياسية وحصل ذلك في سنة 2001م بسبب فوز الحاج أحمد ثاني واليا بولاية زمفرا النيجيرية في سنة 1999م.

وأما أدلة المجيزين فإنها تنطلق من قاعدة درء المفاسد وتخفيف الضرورة وغيرها من مقاصد الشريعة

---

[51] http://www.refworld.org/pdfid/5568201f4.pdf

[52] النيسابوري، محمد بن عبد الله بن محمد حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي، **المستدرك على الصحيحين**، رقم3362، ج 2، ص389.

الترجيح:

قبل التطرق إلى ترجيح رأي على آخر يجب أن نحرر محل الخلاف بين الفريقين. كلا الفريقين اتفقا على جواز المشاركة في المجالس النيابية، مادام البلد يطبق أحكام الشريعة الإسلامية. كما اتفق كل من الفريقين على أن في النظم الديمقراطية ما يخالف الإسلام وأحكامه ولا يجوز التعامل معه إذا كان نظام الحكم في الإسلام موجودًا ويمكن تطبيقه. واختلفا فيما إذا كان ونظام الحكم في البلد الإسلامي غير إسلامي، هل يمكن المشاركة في الشؤون السياسية والمجالس النيابية في مثل هذه البلاد بناءً على ترجيح المصلحة على المفسدة التي فيها؟

وبناءً على ذلك يمكننا القول:

أولا: أن المصالح والمفاسد الموجودة في هذا النظام، تتفاوت من وقت إلى آخر ومن مكان إلى آخر أيضا، فإذا كانت المصالح راجحة على المفاسد فإن القول بحكم جواز الدخول فيها على الإطلاق.

ثانيا: إذا كانت المفاسد راجحة على المصالح بحيث لا يمكن التغيير في النظام ولا التأثير فيه بأي حال من الأحوال، بل يخشى على المشاركين فيه التحول والتأثر بأحكامه فإنه لا يجوز الدخول فيه.

وبالنظر إلى الوضع في نيجيريا يرى الباحث هنا ترجيح الرأي الأول الذي يقول بجواز المشاركة في الشؤون السياسية والمجالس النيابية، لأن مصالح الدخول فيها أعظم من المفاسد، وقد ذكرنا في الفقرات السابقة نتائج الدخول في مثل هذا النظام، لأن الدخول فيه أدى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في مدن شمال نيجيريا، كما أن الوصول إلى الحكم يقلل من إيقاع الضرر والظلم والفساد على المسلمين إن لم يزله بالكلية.

وقد توصلت بعض الجامعات الإسلامية إلى الحكم في بعض البلدان الإسلامية وعملت على تخفيف الضرر ونشر الخير بقدر الاستطاعة كتركيا فعلاً.

المبحث الثاني:

أسباب ضعف المشاركات السياسية في المجالس النيابية في نيجيريا

المشاركات السياسية جائز في الشريعة الإسلامية، كما يبق في المبحث السابق، إلا أن البيئة السياسية في نيجيريا تعاني من ضعف المشاركة في هذه الأعمال لوجود بعض الموانع التي تحول دون مشاركة أهل الفضل والمروءة في العمل السياسي. وفي هذا المبحث بيان الأسباب التي أدت إلى ضعف المشاركة السياسي في نيجيريا، وذلك على النحو التالي:

السبب الأول: غرابة النظام الديمقراطي

شعب نيجيريا لم يتعودوا على مثل هذا النظام، لأن النظام المطبق هناك هو النظام الملكي الوراثي، فهذا النظام قد عاش قرونا في الدولة، فعرفوه وعايشوه ومارسوه، ثم جاء النظام العسكري من بعده، فبدأ الناس في ذلك يعتبرونه نظاما جديدا، إلا أن ما فيه من القهر وعدم الاستماع إلى آراء الشعب أو تخييرهم قبل تنفيذ أي حكم من حيث الموافقة على المشروع أو عدمه أو رفضه. جعله مثل النظام الملكي في نظرهم، فلم يكن هناك صعوبة في التعامل معه، لأن النظام الملكي لا يعتمد على سماع أراء الغير أو إعطاء الخيار له، وللشخص فقط إبداء مشورته، وليس من الضرورة قبولها.[53]

وفجأة وصل النظام الديمقراطي إلى البلاد في سنة 1963م- بعد الاستقلال بثلاث سنوات- حيث قام على أن يقف الشعب باختيار ممثلين له، فكان هذا غريبًا بالنسبة لهم، ولم يدم طويلا، فبعد ثلاث سنوات تحول النظام من الديمقراطي إلى العسكري للمرة الثانية وذلك في سنة 1966م فبقي النظام على هذه الحالة لمدة ثلاث عشرة سنة ثم تحول إلى النظام الديمقراطي في سنة 1979م فبقي على هذا النظام لمدة أربع سنوات فقط -أي إلى سنة 1983م-، ثم تحول النظام إلى العسكري أيضا للمرة الثالثة، فبقي الشعب على هذا النظام لمدة تسع سنوات، ثم تحول إلى النظام الديمقراطي في سنة 1992م إلى سنة 1993م-بقي فقط لمدة سنة واحدة- ثم تحول إلى النظام العسكري للمرة الرابعة، فبقي على هذه الحالة لمدة ست سنوات، ثم أخيرا تحول إلى النظام الديمقراطي في سنة 1999م فبقي على هذه الحالة إلى الآن.[54] فهذه التحولات أثرت على عقول الناس سلبيا لعدم استقرار هذا النظام في الميدان السياسي، فظلت غرابته إلى الآن، وهذه الغرابة أدت إلى عدم وثوق الناس به فبدأوا يفرون منه ويعادون

السبب الثاني: قلة معرفة أهمية المشاركة السياسية

فجمهورية نيجيريا مليئة بالعلم الديني الإسلامي وعلمائه من بداية نشأتها إلى الآن، وأغلب الشعب فيها مسلمون وملتزمون، ولكن المعرفة المتعلقة بالسياسة وشؤون الدولة فقليلة جدا عند العلماء، وإن علموا فقليل من يقدر على التحدث حولها. فلذلك كان الناس يبتعدون عنها ولا يريدون الخوض فيها، وكما جاء في المثل: "الإنسان عدو ما جهل" وقلة المعرفة هذه أدت إلى ما يأتي ذكره.

أولا: ضعف الوعي السياسي: نظرا لعدم وجود من يقوم بتعليمهم وتوعيتهم حول ما يتعلق بالشؤون السياسية والفوائد التي فيها، وهذا مما أخر الولاية من أول الأمر عند ما تم تشكيل المحافظات في

---

[53] الحاج يحيى تنيم، مقابلة شفوية جرت يوم الجمعة 2020/2/28م بتمام الساعة 9:00م، في ولاية بوتشي.

[54] https://en.wikipedia.org/wiki/fourth_Nigerian_Republic. Accessed on 11/9/2019 by 6:08pm

نيجيريا، فرأت الحكومة الفيدرالية أن تكون بوتشي هي عاصمة ولاية الشرق الشمالي في نيجيريا، ولكن الأمراء منعوا ذلك خوفا منهم وفرارا بدينهم.

وهذا مما يدل على عدم وعي أصحاب هذه البلاد في الشؤون السياسية وقتئذ، ولو علموا ما في ذلك من الفوائد–دينية واقتصادية وحضارية وصحية وغير ذلك من الفوائد –لما امتنعوا منها، وذلك لأنهم طلبوها فيما بعد بكل ما يملكون عندما عرفوا قيمتها وفائدتها.

ثانيا: ضعف المشاركات السياسية: فقلة الوعي السياسي أدت إلى عدم المشاركة فيها، إذ إن الإنسان يبتعد كثيرا عما لا علم له به، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»[55]. فلذلك قلة الوعي السياسي أثرت فيهم ومنعتهم من المشاركة في الشؤون السياسية.

ثالثا: ضعف المهارات والكفاءات السياسية: عندما تقل مشاركة الإنسان في أي مجال من مجالات الحياة فإنه لا يكون متمكنا في ذلك المجال، وبالتالي لا يكون كفؤا فيه، إذن، فقلة الوعي السياسي يؤدي إلى عدم المشاركة السياسية، وعدم المشاركة تؤدي إلى فقدان المهارة والكفاءة السياسية[56].

السبب الثالث: الخوف من مفاسد المشاركة في العمل السياسي

الدافع للخوف هنا هو التقوى وعدم مخالفة الأوامر والنواهي الشرعية، فيعتبرون الانخراط في هذه الأعمال يؤدي إلى انتهاك حرمات الله تعالى، ولانحراف عن التعاليم والمبادئ الإسلامية، لما يتأثر به الناس من المتغيرات السلوكية في السياسة، والقلوب تتغير، لما أخرجه أحمد من حديث أنس قال: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: «يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ، ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ». قَالَ: فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، آمَنَّا بِكَ وَبِمَا جِئْتَ بِهِ، فَهَلْ تَخَافُ عَلَيْنَا؟ قَالَ: فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يُقَلِّبُهَا»[57]. ومما يخشى على الشخص في حال انخراطه في العمل السياسي ما يلي:

أولا: تحول سلوك الإنسان من الحسن إلى غيره: ومن الأخلاق السيئة التي ارتبط بالمشاركة السياسية

(1) الكذب: والكذب من الخصال التي تشوه سمعة الناس، فيكره كل من كان في طبيعته الكذب، وقد حرم الإسلام الكذب في كثير من الآيات والأحاديث وجعله الله من أسباب اقتراف الآثام من ذلك قوله تعالى: ﴿ انظُرْ كَيفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللّهِ الكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْماً مُّبِيناً ﴾ (النساء: 50) ومنه أيضا قوله تعالى:

---

[55] الحنبلي، أحمد، **المسند الإمام أحمد**، رقم1737، ج3، ص259.

[56] مالم إبراهيم حسن جاهن، مقالة شفوية جرت يوم الأربعاء، 2020/2/26م، بتمام الساعة 7:35م.

[57] بن حنبل، أحمد بن محمد بن حلال بن أسد الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، رقم12157، ج19، ص160.

﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللّهِ وَأُوْلـئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ (النحل: 105) وقد أخرج مسلم من حديث عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا، وإياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا ».[58]

وعلى ما سبق فالكذب من صفات أهل النار لذلك يأبى أن يتصف به كل مسلم، وكثيرا من السياسيين يقعون فيه مما أدى إلى نفور الناس عنها.

(2) النفاق: النفاق أمر شنيع يحرمه الإسلام، ويحرم التعامل معه بنصوص كثيرة، التي تدل على أن صاحبها من أهل النار إن مات على ذلك، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ (التوبة: 101) ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُواْ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ اللّهُ وَمَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً﴾ (النساء: 88) وقال تعالى أيضا: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ (التوبة: 73).

كير من السياسيين في نيجيريا يتصفون بهذه الصفة، مما أدى إلى نفور الناس عن المشاركة السياسية.

(3) النميمة: والنمام هو الذي ينقل كلام الناس بعضهم إلى بعض بغيا على غير وجه الصلاح والخير.[59] فقد وردت نصوص كثيرة تدل على قبح النميمة وحرمتها، وأنها من أسباب العذاب لصاحبها، وأن صاحبها لا يدخل الجنة، من ذلك ما أخرجه ابن حبان عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بقبرين فقال: "إن هذين يعذبان في غير كبير في النميمة والبول"، ثم دعا بجريدة فكسرها فوضعها عليهما وقال: "عسى أن يخفف عنهما ما لم ييبسا".[60] ومنه أيضا ما أخرجه مسلم في صحيحه عن حذيفة، أنه بلغه أن رجلا ينم الحديث فقال حذيفة: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يدخل الجنة نمام ».[61]

---

[58] النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، **صحيح مسلم**، رقم6730، ج8، ص29.

[59] انظر: ابن موسى، محمد بن علي بن آدم، **مشارق الأنوار الوجاهة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام بن ماجه**، ج2، ص13.

[60] الدارمي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، ج7، ص400. وقال اسناده صحيح على شرطهما.

[61] انظر: **صحيح مسلم**، ج1، ص70.

والمجال السياسي تكثر فيه النميمة، لأن هناك من لا دخل له ولا أكل إلا عن طريقها، لذلك يسعى ويجتهد في الإفساد بين الاثنين. والنميمة صنفان: صنف يكون لأغراض شخصية كالذي يسعى بين كبار الشخصيات بإظهار المحبة لهم، وأخذ كلام من تكلم في حقهم في غيبتهم ليتقرب إليهم، وصنف آخر يكون لأغراض سياسية، كأن يقول إذا أراد التفريق بين الشخصين: حسب الإحصاءات، مادام فلان مع فلان، ففلان لا يفوز في ترشيحه لمنصب فلاني، فيجب التفريق بينهم ليفوز فلان في برنامجه السياسية. وهذا يحدث في ولاية بوتشي بل في نيجيريا على وجه العموم وبكثرة.

(4) الخيانة: والخيانة تعني عدم الأداء بالأمانات إلى أصحابها.

وقد أمر الله تعالى بأداء الأمانات وحرم خيانتها في كثير من الآيات، منها قوله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً ﴾ (الأحزاب: 72)، ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً ﴾ (النساء: 58).

فالخيانة من الأمور المحظورة شرعا وعقلا، وهي منتشرة بين السياسيين بكثرة. والخيانة على قسمين:

القسم الأول: عدم إيصال الحقوق إلى أصحابها: وذلك بأن يكلف بإيصال حقوق الآخرين إليهم فلا يؤديها، أو يخون العهود التي أخذها في برامجه الانتخابية بعدم الوفاء بها، وقد حرم الله ذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَخُونُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (الأنفال: 27).

القسم الثاني: خيانة المولى سيده: وفي الغالب يكون للسيد أكثر من خادم، فيأخذ من يحسن الظن به ويدخله في الحركات السياسة، فيدعمه حتى يكبر ويشتهر بين الناس. ثم ينقلب على سيده ويتآمر مع الآخرين لخيانته أو الإضرار به.

يتبين حال السياسة والسياسيون في نيجيريا، من كلام والي بوتشي الذي قال في سنة 2014م: " فقد تعلمت من خلال ممارساتي في المشاركات السياسية في نيجيريا- وليس في ولاية بوتشي أو عند المسلمين فقط، بل حتى عند غير المسلمين- أنه قبل أن يكون الشخص سياسيا، يجب أن يتعلم الظلم والكذب والخداع والخيانة، وسب أو شتم من هو أكبر منه ومن سبقه في هذا الشأن، وإعطاء المخدرات لأبناء الفقراء الذين يخرجون معه في الحملة الانتخابية"[62].

ثانيا: كثرة الاختلاط بين الجنسين: بما أن السياسة وحركاتها تدعو إلى مشاركة النساء أحيانا، وغالبا ما تؤدي هذه المشاركة إلى في المحظورات الشرعية في أغلب الأحيان. وقد أخرج مسلم في صحيحه عن

---

[62] هذا كلام عيسى يوغودا صار واليا في بوتشي من سنة: 2007 إلى 2015م، وهذا نص كلامه بل تم ترجمتها فقط إلى اللغة العربية لأن الكلام صدر باللغة الهوسا، وذلك في حفلة تقديم كتب الدكتور زبير ماداكي في جامع غلغه، وذلك في سنة 2014م.

جابر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى امرأة، فأتى امرأته زينب، وهي تمعس منيئة لها،[63] فقضى حاجته، ثم خرج إلى أصحابه، فقال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان،[64] وتدبر في صورة شيطان، فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله، فإن ذلك يرد ما في نفسه»[65]

السبب الرابع: الخوف من إضاعة الوقت

ومما لا شك فيه أن البرامج السياسية تأخذ من الوقت كثيرا، وقد لا يستطيع الإنسان تعويض ما ضيع من وقته في المستقبل لكثرة شغلها وتشابكها ومداخلاتها مع بعض، فلذلك فضل الكثير من الناس التخلي عنها بدل توقيف أعماله اليومية.

فإذا كان وظيفة الشخص تعليما أو تعلما، أو تجارة أو كان فلاحا أو موظفا إداريا فالبرامج السياسية تمنعه من ذلك كله، وإن الجمع بين الشيئين في الغالب لا يعطى لكلاهما حقه. فلذلك فضل الكثير عن يتركها ويأخذ بما هو أفضل بالنسبة له.

السبب الخامس: التواكل

المراد بالتواكل هنا الاعتماد على الغير، فلا يفكر في كيف يحصّل لنفسه ما هو بحاجة إليه، فيقال له في لغة هوسا "مِيّت القلب" أي من ماتت قلبه بسبب أنه لا يقوم بأي عمل أو وظيفة لنفسه لأنه كان منذ نشأته ليس لديه أي عمل، بل يعتمد على ما ينفق عليه سيده عندما هو في السلطة.

وإذا انتقلت السلطة إلى غير سيده، يكون السيد فقيرا أو مفلسا، ولا يستطيع تلبية حوائج غيره كما إذا كانت السلطة بيده. وأما ذلك المتواكل فإنه تعوّد أن يسأل متى شاء فيعطى، عندما كانت السلطة بيد الغير فلا يستطيع رؤية سيده ذاك، فضلا أن يسأله، ومن هنا يبدأ التفكير في كيفية الحصول على المعايش بالطرق المشروعة، وإذا عجز عن ذلك فلا مانع من التفكير في الحصول على المعايش بالطرق غير المشروعة، وهذه هي الأسباب التي أدت إلى وجود السراق وقطاع الطرق والمعتقلين وغير ذلك من أنواع المفاسد في البلاد. وهذه الأسباب جعلت الآباء لا يتركون أبنائهم للانخراط في الأعمال السياسية فضلا عن أنفسهم.

---

[63] "تمعس منيئة لها" قال أهل اللغة: المعس الدلك والمنيئة قال أهل اللغة: هي الجلد أول ما يوضع في الدباغ وقال الكسائي يسمى منيئة ما دام في الدباغ وقال أبو عبيدة هو في أول الدباغ منيئة ثم أفيق وجمعه أفق كأديم وآدم. **صحيح مسلم**، ج2، ص1021.

[64] "إن المرأة تقبل في صورة شيطان" قال العلماء معناه الإشارة إلى الهوى والدعاء إلى الفتنة بها لما جعله الله تعالى في نفوس الرجال من الميل إلى النساء والالتذاذ بنظرهن وما يتعلق بهن فهي شبيهة بالشيطان في دعائه إلى الشر بوسوسته وتزيينه له. راجع المصدر السابق.

[65] **المصدر نفسه.**

السبب السادس: قلة المال

وهذا يختص بالذي أراد الترشيح وهو ليس من أصحاب الثروة، وهذه من المشكلات التي يصعب حلها، لأن المشكلة الأولى التي تواجه المرشح هي الانتخابات التمهيدية (Primary Election) داخل الحزب، لأن مندوبي الحزب (Party Delegates) لا يصوتون له إذا لم يكن له ما يشتري به أصواتهم، ومسؤولية اختيار من يقوم بالترشيح لأي منصب وفي أي حزب سياسي في نيجيريا عليهم، وبالافتراض أنه فاز في الانتخابات التمهيدية مع قلة الثروة التي عنده، فإنه يصعب عليه الوصول إلى المقعد الذي ترشح له، لأن الأصوات تشترى بالنقود وقت الانتخابات.

وهذا يدل على ضعف الوعي السياسي في نيجيريا قاطبة من هذا المجال، وذلك لأن الذي يبيع صوته ويتنازل عنها مقابل مال بخس لا يسمن ولا يغني من جوع، فإنك إن سميته بفاقد الوعي لم تخطأ لأنه اسمه الأصلي.

المبحث الثالث:

علاج ضعف المشاركة السياسية في المجالس النيابية في نيجيريا

يتناول هذا المبحث البيان عن الحلول المثالية لعلاج المشكلات التي سبق ذكرها والتي تجعل الشخصيات المحترمة تنفر من الانخراط في الشؤون والأعمال والمشاركات السياسية في ولاية بوتشي نيجيريا. وهذه الحلول تتمثل في الآتي:

أولا: قيام الأمراء والملوك في نيجيريا بدورهم في إصلاح المجتمع

النظام الديمقراطي النيجيري وليد النظام الديمقراطي الأمريكي، وهذا نظام مبني على عاداتهم وتقاليدهم ويخالف عاداتنا وتقاليدنا تماما، فعندما اقتبسوا هذا النظام منهم لم يتركوا شاردة ولا واردة إلا تناولوا ها، ونتج عن ذلك تغييب دور الأمراء والملوك في النظام الديمقراطي مما أدى إلى ضعف تأثيرهم في الواقع السياسي.

والحكمة من القول بإعادة قيمة الأمراء ودورهم في النظم الديمقراطية في نيجيريا هو أنه لا أحد يترشح في أي منصب من المناصب إلا بتزكية من عندهم مباشرة، لأن ذلك يمنع من ترشيح من ليس له حسن السيرة والسلوك.

ثانيا: انضمام الشخصيات المحترمة من أهل الصلاح والفضل ومشاركاتهم في الأعمال السياسية

مشاركة أهل الصلاح والفضل في الشؤون السياسية والمجالس النيابية تقلل من مشاركة أهل الفساد إلى المناصب، بخلاف الآن، لأن كثرة مشاركة أهل الفساد في الشؤون السياسية هي التي منعت أهل الصلاح والفضل من المشاركة فيها، وحتى البعض يستحي من إظهار نفسه في المشاركات في البرامج

السياسية. فقد ذكر المغاوري في الوجيز نقلا عن الشوكاني أنه قال: "إذا لم يقبل بها الأخيار تتبع فيها الأشرار، وإذا لم يقم بها أهل العلم قام بها أهل الجهل، وإذا أدبر عنها أهل الورع أقبل إليها أهل الجور".[66]

إذن، فالمشاركات السياسية من قبل أهل الصلاح والفضل –كما يبدو مما ذكره المغاوري نقلا عن الشوكاني– يؤثر إيجابا نتائج المشاركات وتغييرا من واقع الحياة وإضعاف للفساد وأهله

ويمكن لأهل الصلاح والفضل المشاركة في الشؤون السياسية من ثلاثة نواحٍ:

الناحية الأولى: تأسيس الأحزاب السياسية: بحيث يكون كل ما يدور في الحزب تحت رعايتهم ودرايتهم، بحيث يستطيعون تقديم الأخيار إلى الأمام في كل شيء. وبهذا تتحسن الأحزاب وتتنقى من أشرار مندوبي الأحزاب السياسية.

الناحية الثانية: الترشيح للمناصب السياسية: وذلك بأن يشارك الأخيار في الترشيح للمناصب قدر الإمكان، لأنه إذا كانت الأحزاب السياسية بأيديهم يسهل عليهم الحصول على شهادة الترشيح من الأحزاب، وبالتالي يصلون إلى السلطة بكل سهولة ويسر.

الناحية الثالثة: المشاركة في دعم المرشح المفضل: بأن يخرجوا معه في الحملات الانتخابية وترويج برامجه بمختلف الوسائل الإعلامية، لأنه قد لا يرغب شخص في التصويت لمرشح معين لعدم معرفته به، وإذا رأى من يحسن الظن به في برامج ذلك المرشح فإن ذلك يكفي في الدلالة على صلاحه وأهليته للمنصب فيصوت له ويدعو الناس إلى التصويت له أيضا.

ثالثا: إيجاد القيادة الحسنة

بحسن القيادة تتحسن الأوضاع والأشياء، فكل المشكلات التي تحدث في نيجيريا حاليا نتيجة القيادة السيئة الخالية من العلم الديني والإداري، ونتيجة عدم مشاركة أهل الصلاح والفضل فيها، قال المغاوري: "يجب أن يتقدم من أبناء الأمة من يجد في نفسه القدرة والصلاحية لمشارك في استعادة أمته لتحيا مطمئنة على حاضرها ومستقبل أجيالها من غير ضرائر مضرة ولا فتنة مضلة".[67]

ومن هنا نعرف أنه بقيادة الأخيار وأهل الفضل تسعى الأمة إلى إيجاد الحلول دون بطش الأقوياء بالضعفاء، وحماية عقيدتهم من غارات المتربصين بها، والمطالبة بحرية المسلمين في ممارسة حقوقهم الدينية والسياسية والوطنية، كما تسعى إلى تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين من خلال المشاركة

---

[66] انظر: المغاوري، عبدالله بن سليمان، **الوجيز في أحكام السياسية والانتخابات**، ص10.

[67] انظر: **المصدر نفسه**، ص16.

السياسية في اختيار المرشحين، والأهم مما سبق كله تطبيق الشريعة على الوجه الذي أراده الله سبحانه وتعالى.[68]

رابعا: إيجاد الوعي السياسي في أوساط مختلف الفئات والطبقات المجتمعية

فإذا كان المجتمع واعيا سياسيا فإنه يستطيع إدراك المشكلات التي تواجهه وطريقة تحليل تلك المشكلات، ومن خلال الوعي السياسي تعرف الأمة حقوقها وواجباتها السياسية في كل الفئات والطبقات المجتمعية، فالمشكلات التي تواجه الأمة من عدم المشاركات السياسية وسوء الظن والنظر إلى المشاركين والمنخرطين فيها، كلها نتيجة عدم الوعي السياسي.

إذن، فإيجاد الوعي السياسي في المجتمع الإسلامي أمر ضروري للغاية فلا بد من تحصيله، فالرؤساء والولاة ومثقفو الأمة من علماء ودعاة من المسلمين هم الذين يتحملون هذه المسؤولية على أعناقهم.

خامسا: حسن التنظيم

من المعلوم أن الأعمال والبرامج السياسية تأخذ كثيرا من الأوقات، وعلى ذلك فلا بد من تنظيم صحيح ومنضبط حتى لا يضيع الشخص وقته بدون مقابل ولا تعويض، لأن الوقت شيء نفيس وغال، فالله تعالى قسم به وذلك في قوله ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (العصر: 1-2). قال الطبري: هو ساعة من ساعات النهار[69]. فهذا يدل على أهمية الوقت. فلا بد للإنسان أن يحتفظ ويعتني به ويضبطه وينظمه تنظيما. فإذا كان الإنسان موظفا إداريا مثلا فبإمكانه الانخراط في الشؤون السياسية وقت فراغه أو في الأيام الخالية من الدوام، يقوم بهذه المشاركة قدر إمكانه لقوله تعالى: ﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾ (البقرة: 286). أما الترشيح ورئاسة الحزب فإنه لا يمكن إلا لمن كان غير موظف حكومي فحسب.

الخاتمة:

من خلال ما سبق في مباحث وفقرات هذا البحث نجد أن القيادة السياسية تلعب دورا مهما في الدفع بعملية التحول الديمقراطي، وبالتالي فشل أو نجاح التحول بشكل عام، حيث أن عملية التحول الديمقراطي تتطلب وجود قيادة سياسية ماهرة ومؤمنة بالتغيير، بل وقادرة على مواجهة القوي الرافضة للتغيير،

نتائج البحث

---

[68] انظر: **المصدر نفسة.**

[69] انظر: الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، **جامع البيان في تأويل القرآن**، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة: 2000م، ج24، ص589.

وقد توصل الباحث من خلال ما سبق إلى النتائج الآتية:

أن المشاركة في الشؤون السياسية والمجالس النيابية جائز عند كثير من علماء المسلمين وقد يتحول هذا الحكم من الجواز إلى الوجوب والندب والكراهة، كما يتحول إلى الحرام لأسباب تقتضي ذلك.

أن غرابة النظام الديمقراطي وعدم استقراره في نيجيريا ساهم بشكل كبير في منع الشعب من الانخراط والمشاركات في الشؤون السياسية.

أن عدم معرفة الناس بأهمية السياسة وخوف تحولهم أخلاقيا من الصلاح إلى الفساد منع كثيرا من أهل الخير والفضل والصلاح من الانخراط والمشاركات في الشؤون السياسية، كما أن إضاعة الوقت والتواكل (موت القلب) وقلة المال من الأسباب المانعة لهذه المشاركة.

أن إعادة دور الأمراء والملوك في النظم الديمقراطية يقرب الشعب النيجيري من ممارسة حقوقه في المشاركات السياسية، كما أن انضمام الأخيار من أهل الصلاح والفضل في المشاركة في رئاسة الأحزاب السياسية، والترشيح للمناصب المختلفة والمشاركة في دعم المرشح المفضل في البرامج والحملات السياسية يقلل من سوء الظن والنظر للمنخرطين في الأعمال السياسية.

أن إيجاد القيادة الحسنة والتوعية السياسية في مختلف الفئات والطبقات المجتمعية يساعد الشعب على الإقدام في الشؤون السياسية، كما أن حسن التنظيم يقلل شكاوى الناس من إضاعة الوقت وقلته.

ثانيا: التوصيات

يجب على الرؤساء القيام بمهمة توعية شعبهم بالأمور المدنية والحقوق السياسية، كما تجب هذه المهمة على رجال الدين من المسلمين.

المشاركة في الشؤون السياسية والمجالس النيابية في جمهورية نيجيريا أصبحت ضرورة لمواجهة المشكلات التي من قبل أعداء الإسلام.

على العلماء أن يزاوجوا بين دورهم التوعوي والتربوي والمشاركات في الشؤون السياسية لتقليل الدنس والمفاسد والفتن التي فيها.

المصادر والمراجع:

1- الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، **جمهرة اللغة**، (لبنان: دار العلم للملايين، ط1، 1407هـ/1987م).

2- الأشقر، عمر سليمان، **حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية**،) الأردن: دار النفائس، ط2، 1430هـ/2009م).

3- أنيس، إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، (مصر: مجمع اللغة العربية، ط5، 1432هـ/2011م).

4- الباز، داود، **الشورى والديمقراطية النيابية**، (مصر: دار الفكر الجامعي، د.ط، 1424هـ/2004م).

5- ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حلال بن أسد الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، (لبنان: مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2001م).

6- الترمذي، محمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، (لبنان: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

7- تنيم، الحاج يحيى، **عدم معرفة أهمية السياسة**، (نيجيريا: ولاية بوتشي، مقابلة شفوية جرت يوم الجمعة، الساعة 9:00م، من يوم الثامن والعشرون من شهر فبراير، 1441هـ/ 2020م).

8- التهانوي، محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، (لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1416هـ/ 1996م).

9- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم أبو العباس، **مجموع الفتاوى**، (السعودية: مجمع ملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د.ط، 1415هـ/1995م).

10- جاهن، مالم إبراهيم حسن، **عدم معرفة أهمية السياسة**، نيجيريا: ولاية بوتشي، مقالة شفوية جرت يوم الأربعاء، الساعة 7:35م، من يوم الثامن والعشرون من شهر فبراير، 1441هـ/ 2020م).

11- حليمة، عبد المنعم مصطفى، **حكم الإسلام في الديمقراطية والتعددية الحزبية**، (عمان: د.ن، ط1، 1414هـ./ 1993م).

12- الحميدي، محمد بن فتوح بن عبدالله بن حميدي الأزدي الميورقي، **تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم**، (مصر: مكتبة السنة، ط1، 1995هـ/1415م).

13- الحنبلي، أحمد، **المسند الإمام أحمد**، (لبنان: مؤسسة الرسالة، ط2، 1419هـ/ 1999م).

14- الدارمي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، (لبنان: مؤسسة الرسالة، ط1، 1408هـ/1988م).

15- الدلال، سامي صالح، **إشكالية الديمقراطية**، (الكويت: مركز المستشار الإعلامي، د.ط، 1410هـ/ 1990م).

16- الرحال، عبد الغني محمد، **الإسلاميون وسراب الديمقراطية**، سوريا: مؤسسة المؤتمن، ط1، 1413هـ/1992م).

17- الزحيلي، محمد مصطفى، **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**، (سوريا: دار الخير للطباعة والنشر، ط2، 2006م).

18- زيدان، عبد الكريم، **الوجيز في أصول الفقه**، (تونس: مؤسسة القربة للطباعة والنشر، د.ط، 1395هـ/1976م).

19- سعدي، أبو جبيب، **القاموس الفقهي لغة واصطلاحا**، (سوريا: دار الفكر، ط2، 1408هـ/1988م).

20- سلطان العلماء، عز الدين بن عبد السلام، **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، (لبنان: دار بن حزم، ط1، 1434هـ./ 2012م).

21- الصاوي، صلاح، **الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر**، (امريكا: دار العلم الدولي، ط1، 1430هـ/2009م).

22- الطائي، أحمد عليوي حسين، **الموازنة بين المصالح**، (الأردن: دار النفائس، ط1، 1427هـ./ 2006م).

23- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، **جامع البيان في تأويل القرآن**، (لبنان: مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ/2000م).

24- العجلان، فهد بن صالح بن عبد لعزيز، **الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي**، (السعودية: دار كنوز إشبيليا، ط1، 1430هـ/2009م).

25- الغامدي، علي بن سعيد، **فقه الشورى**، (السعودية: دار الطيبة، ط1، 1422هـ../2001م)..

26- الغنوشي، راشد، **مشاركة الإسلاميين في السلطة**، تحقيق: عزام التميمي، (لندن: منظمة ليبرتي، ط1، د.ت).

27- الفراهيدي، خليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، **كتاب العين**، (لبنان: دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت).

28- القرضاوي، يوسف، **من فقه الدولة**، (مصر: دار الشروق، ط3، 1422هـ/ 2001م).

29- قطب، محمد، **واقعنا المعاصر**، (مصر: دار الشروق، ط1، 1418هـ/1998م).

30- المصري، مشير محمد، **المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصر**، (مصر: دار الكلمة، د.ط، 1427هـ. / 2006م).

31- المغاوري، عبدالله بن سليمان، **الوجيز في أحكام السياسية والانتخابات**، (نيجيريا: دار الحكمة، ط1، 1440هـ/2019م).

32- مفتي، محمد أحمد، **نقض الجزور الفكرية للديمقراطية الغربية**، (السعودية: مجلة البيان، ط1، 1422هـ/ 2002م).

33- ابن موسى، محمد بن علي بن آدم، **مشارق الأنوار الوجاهة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام بن ماجه**، (السعودية: دار المغني، الرياض، ط1، 1426هـ/2006م).

34- النيسابوري، محمد بن عبد الله بن محمد حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي، **المستدرك على الصحيحين**، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1410هـ/ 1990م).

35- النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار أحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

36- الواعي، توفيق يوسف، **الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين**، (الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، ط1، 1420هـ/2000م).

المواقع الإلكترونية:

1- http://www.refworld.org/pdfid/5568201f4.pdf
2- https://en.wikipedia.org/wiki/fourth_Nigerian_Republic.
3- https://www.naijaloaded.com.ng at TVC Nigeria, in 13/10/2018
4- http;//www.vangardngr.com/2020/03/emir-sanusi-ii-dethroned-over-disrespect-to-ganduje-lawful-authorities-kano-govt/